

البيان السوفياتي الأميركي

المرحلة الثانية تمثلت بعامل دولسي جديد ، من خلال مفاوضات جرت بين اندريه غروميكو وزير الخارجية السوفياتي والرئيس الأميركي كارتر ، حيث صدر بعد المفاوضات بيان سوفياتي - اميركي (١ -) يؤكد ضرورة عقد مؤتمر جنيف ، ويحدد اسسا جديدة لعقده . وقد تضمن البيان اشارة الى ضرورة تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف والى ضرورة البحث في الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، كما تضمن في المقابل تحديدا لطبيعة السلام المطلوب بين العرب واسرائيل من خلال « انهاء حالة الحرب واقامة علاقات سلمية عادية رسمية على أسس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي »

وقد استقبل هذا البيان بردود فعل متناقضة ومتباينة :

- اسرائيل اعلنت رفضها للبيان بعد اجتماع لمجلس الوزراء ، واعتبرت انه يسعى لفرض التسوية ، ولوحت باعلان حالة الطوارئ . وقال دايان انه يحد من حركة اسرائيل ويعطي الاتحاد السوفياتي ثقلا جديدا .

- سوريا قالت ان في البيان بعض النقاط الايجابية الا ان هناك غموضا حول فقرة الانسحاب ، اذ استعمل البيان كلمة « اراض » ولم يستعمل كلمة « الاراضي » المحتلة .

- منظمة التحرير قالت على لسان فاروق القدومي في الامم المتحدة ان البيان مساهمة في جهوده دولية ، وتأكيد للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ويوفر قاعدة لصدور قرار جديد من مجلس الامن بدلا من القرار ٢٤٢ .

توافق على وفد عربي موحد لجنيف شرط ان ينقسم الى عدة فجان ، ويكمن الفلسطينيون جزءا من الوفد الاردني . واستعمل البيان الاسرائيلي عبارة « عرب ارض اسرائيل الذين ليسوا اعضاء معروفين في منظمة التحرير الفلسطينية يمكن ان يشاركوا في هذا الوفد الموحد » . واضاف البيان « لا يشارك العرب الفلسطينيون في الدورة الافتتاحية كجسم مستقل ولكن كجزء من الوفد الاردني » .

وقد صدر ردا على هذه المواقف الاميركية والاسرائيلية موقفان فلسطينيان الاول من رؤساء بلديات الضفة الغربية حيث اعلنوا رفضهم حضور مؤتمر جنيف . الا اذا طلبت منهم منظمة التحرير القيام بالمهمة (حلمي حنون : طولكرم - بسام الشكعة : نابلس - فهد القواسمه :

الخليل - كريم خلف : رام الله - عبد العزيز السويطي : اريحا) . والثاني من الوفد الفلسطيني في الامم المتحدة الذي اعلن في بيان رسمي :

- نرفض المساومة على موضوع تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها .

- محاولات تقسيم التمثيل مجرد مناورة هدفها عرقلة السلام ، وليس لاي طرف اي حق او انتداب لمناقشة موضوع التمثيل .

- قرار ٢٤٢ غير مناسب للتعامل مع حقوق الشعب الفلسطيني .

- ضرورة صدور قرار جديد عن مجلس الامن يؤكد حق تقرير المصير وحق العودة .

ويمكن القول ان هذه المساومات كلها مثلت المرحلة الاولى من المفاوضات التي جرت على هامش دورة الجمعية العامة للامم المتحدة .